

لماذا تؤجل الإدارة الأميركية رفع اسم السودان من لائحة الإرهاب

السودان وإثيوبيا، على إشارات ملموسة في هذا الاتجاه، وتؤكد أن أمام الخرطوم أفقا واعدًا لتكون واحدة من العواصم ذات الصفة الطبيعية مع العالم، الأمر الذي يخفف محتوى التأثيرات لو بقي السودان لفترة أخرى على اللائحة الأميركية.

مع ذلك فالمشكلة تظل أكبر من تجاوز الحكومة لتكتيكها لعقبة في مجال طموحاتها، حيث يحيل الجزء الثاني من الشرط الأساسي إلى "الاستجابة للشواغل الأميركية المتعلقة بمكافحة الإرهاب". فإذا كان الشعب السوداني أسقط حكم البشير وهمش دور الحركة الإسلامية، وجرى تشكيل سلطة انتقالية تشدد على أنها بعيدة كل البعد عن روافدها، فما هي طبيعة الشواغل؟

هواجس أميركية تدفع إلى التمهّل في عدم رفع اسم الخرطوم، أبرزها ما هو ظاهر في الأدبيات السياسية، وهو أن اللائحة -وما يترتب عليها من عقوبات- تعد سيفًا مسلطًا على رقبة أي دولة، حتى لو قطعت شوطًا جيدًا في تحجيم المبررات التي أفضت إلى هذه الخطوة، طالما توجد مخاوف

معروف أن لائحة الدول الراحبة للإرهاب لا تخلو من أهداف سياسية معينة، دفعت إلى اختيار كوريا الشمالية وسوريا وإيران والسودان، غير أن هذه الأهداف تنطلق من أدلة حقيقية، وقد يتم التغاضي عن دولة تقوم بالبور ذاته، أو أكثر أو أقل، لكن الدول الموضوعه اختيرت بعناية ورفعهما من الضرورة أن يتم بعناية أيضا، ولا تكون هناك مخاطر تلوح في الأفق ويمكن أن تعيد هذه الدولة أو تلك إلى المربع الأول.

في حالة السودان، ثمة جملة من الهواجس الأميركية تدفع إلى التمهّل في عدم رفع اسم الخرطوم، أبرزها ما هو ظاهر ومنتشر في الأدبيات السياسية، وهو أن اللائحة -وما يترتب عليها من عقوبات- تعد سيفًا مسلطًا على رقبة أي دولة، حتى لو قطعت شوطًا جيدًا في تحجيم المبررات التي أفضت إلى هذه الخطوة، طالما توجد مخاوف أو ذبول.

الأهم أن السودان لم يتخلص تماما من نظام البشير، وأي تهاون أو تساهل أو تسامح -يمكن أن يفقد إلى استعادة نفوذ أتباعه في الدولة، بما يجعل شبح المتطرفين مخيمًا على السودان، ولذلك بدأت الخرطوم فتح قنوات للتعاون مع الدول المعنية بمكافحة الإرهاب في المنطقة، وأخذت خطوات جادة في سد المنافذ الحدودية مع مصر وليبيا وتشاد، والتي عرفت بانها طريق أمن للعناصر المتشددة من السودان إلى الخارج.

هذا علاوة على أن قضية السلام الشامل لم تتحقق وتنتظرها أنشواط طويلة من المفاوضات بين السلطة الانتقالية والجهة الثورية كمكون رئيسي للفصائل المسلحة، خاصة أن واشنطن وعواصم كثيرة، ترى في نشر السلام إحدى القضايا الأساسية في السودان، لأن ببقائه خرجت معظم المشكلات التي أرهقت العباد والبلاد، وفي مقدمتها الاعتداء على انتهاكات حقوق الإنسان في الأقاليم التي شهدت حروبًا وعرة، وتحويل أراضي السودان إلى ملاذ مستقر لتفخيمات متشدة، يحتاج قنصها إلى حزمة من الإجراءات، اتباعها سوف يقود تلقائيًا إلى خطوات جادة في حلحلة القائمة الأميركية وخلوها من اسم السودان.

فعلا برئاسة حمدوك، كمرشح لتحالف الحرية والتغيير والقوى المدنية، وتم اختيار نصف أعضاء مجلس السيادة من المدنيين، لكن لا يزال النصف الآخر من العسكريين، ما يعني أن السلطة الانتقالية الحالية تحتوي على مكون عسكري غير خفي، بما يقلل من القيمة التي اشترطتها واشنطن والخاصة بحكومة مدنية خالية من دسم الجيش ومشاركته مباشرة.

تؤدي هذه الثغرة إلى فتح الباب لكثير من الشباطين السياسية في الولايات المتحدة، وسط ظروف تكتنفها التباينات في العلاقة بين الإدارة الأميركية والكونغرس، باعتبارهما جهتين رئيسيتين منوطه بهما شرعنة المعاقبة والمكافأة. وهذا يفهم منه أن رفع السودان سوف يستغرق نحو ثلاث سنوات، مدة الفترة الانتقالية.

يبدو هذا الاستنتاج صحيحًا، نظريًا، لكن عمليًا يتوقف على مدى المساهمة السياسية للمكون العسكري في مجلس السيادة والسلطة الانتقالية عموماً، والمسافة التي من حقها التوغل فيها.

وحتى الآن تقدمت الحكومة المدنية، وأخذت على عاتقها تسخير الكثير من الأمور، وتوارت أذرع الجيش في أجهزة متعددة، ويكاد يكون دور المؤسسة العسكرية محصوراً في الشق الأمني، وهو ما تراهن عليه الإدارة الأميركية، ويمثل الربط الضمني بين رفع اسم السودان وبين تعاضل دور الجناح العسكري في السلطة، طريقًا سلسًا لدعم النكوص عن الحكم المدني.

سواء كان هذا الممدد مقصوداً أم لا، ففي كل الأحوال يمنح الحكومة المدنية مزايا لتكريس مهامها في السلطة، ويقوض أي دور نشط للجناح العسكري فيها، على الأقل في ما يتعلق بالقرارات السياسية الحاسمة، تدفق الاستثمارات ورفع الكوابع الأميركية التي تعطل موررها إلى السودان الذي لا يزال رسمياً في القائمة السوداء.

لعل الخرطوم انتهت إلى هذه العقدة جيداً، وبدأ رئيس الحكومة يخاطب مباشرة دولا عدة، مستفيداً من التصريحات الإيجابية من الولايات المتحدة وغالبية دول العالم، وجميعها تلمن جهودها في إخراج السودان من الحلقة القائمة التي دخلتها البلاد منذ ثلاثة عقود بموجب نظام "الإنقاذ"، وهو ما يمكن توظيفه في تطوير العلاقات الإقليمية والدولية وما تحمله من مردودات مادية، وتفرغ عنصر القائمة الأميركية من المضامين السياسية والاقتصادية.

تتلوحي الزيارات التي قام بها حمدوك لكل من مقر الأمم المتحدة والإمارات والسعودية وفرنسا ومصر وجنوب

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

مضى أكثر من شهر ونصف الشهر على تعيين حكومة مدنية في السودان، ولم تظهر إشارات واضحة تنهي بالتفاوت حول قرب رفع اسم السودان من اللائحة الأميركية للدول الراحبة للإرهاب، كأحد المطالب الرئيسية للشعب والدولة، بل جاءت تصريحات رسمية صادمة قالت إن هذه الخطوة "عملية قانونية غير معلومة الأجل"، وقبلها نفت واشنطن وعد عبدالله حمدوك رئيس الحكومة برفع اسم بلاده.

أحبطت التلميحات المتتالية من راهنوا على تحرك أميركي كبير يساعد السودان على تخفي جانب مهم من العقبات التي تعترض طريقه الاقتصادي، فوضع اسم الخرطوم على قائمة الإرهاب يقلص فرص الحصول على مساعدات مادية سخية من المجتمع الدولي، ويوقف حائلاً أمام بعض التطورات السياسية العميقة في هذه المرحلة، ويسعى إلى الخطوات الإيجابية التي قطعها السودانيون في التخلص من نظام الرئيس عمر حسن البشير، وإرثه الأمني.

كما أنه يخالف التوقعات التي ذهبت إلى صهر السودان ضمن الكتبية الإقليمية والدولية التي تبغي الأمن والاستقرار، ويضع عليه مجموعة كبيرة من علامات الاستفهام، ويخالف تقديرات دول كثيرة، مثل فرنسا وألمانيا ومصر والسعودية والإمارات، وعدت علناً بالمساهمة في حذف اسمه من اللائحة الأميركية، ويسير عكس اتجاه واشنطن التي رحبت بالثورة السودانية والحكومة المدنية وأشدت ببطولة المواطنين الذين تصدوا بجسارته لآلة العسكرية.

تجاهل الكثير من المسؤولين في السودان تفسير أسباب التعتير، حتى رئيس الوزراء أكد مؤخرًا أنه "أحرز تقدماً كبيراً مع الجانب الأميركي"، من ذلك لن تتطور ملاحم عملية تشير إلى رفع اسم السودان، ربما كان وزير المالية إبراهيم البدوي الأكثر شفافية في هذا السياق، عندما قال في 24 سبتمبر الماضي "واشنطن أبلغتنا بصعوبة رفع اسم السودان بسبب وجود تعقيدات"، ولم يفسر البدوي أو غيره طبيعتها.

بالرجوع إلى بدايات الحديث في هذه القضية، يمكن معرفة جوانب من دوافع التأجيل، فمعروف أن قرار وضع أي دولة على هذه اللائحة يمر بمراحل كثيرة، إدارية وسياسية، في الولايات المتحدة حتى يتم التصديق عليه. وفي حالة السودان جاء النقاش الإداري حول القضية في أجواء يحتدم فيها الشد والجذب بين الكونغرس والبيت الأبيض بشأن مصير الرئيس دونالد ترامب وإمكانية صدور قرار عزله، ما يجعل قضية السودان تتوارى كثيراً، لأنها ورقة قد يستثمرها أحد الحزبين الكبيرين الجمهوري والديمقراطي، في صراعهما السياسي بالسلب أو بالإيجاب، وربما يكون ترجيح البت فيها خياراً يرضي الطرفين الآن.

على المستوى السياسي، ربطت واشنطن في 8 أغسطس الماضي، على لسان ديفيد هيل وكيل وزارة الخارجية الأميركية، بين رفع اسم السودان وبين "التحول إلى حكومة مدنية، والاستجابة للشواغل الأميركية المتعلقة بمكافحة الإرهاب". وهي العبارة السريالية التي يستوجب التوقف عندها، لأنها تساعد على فك بعض الألغاز في ملف الصعود والهبوط الأمن في العلاقات بين واشنطن والخرطوم.

عند تحليل الجملة الأخيرة، والتي لم يقف عندها كثيرون تحت وطأة الحماس العاطفي لتجربة السودان، يمكن أن تحمل دلالات مختلفة، فالحكومة المدنية تشكلت

«اللقاء المشرقي» و«لقاء سيدة الجبل» يثيران الجدل المسيحي الهوياتي في لبنان

هل يسعى التيار العوني وراء تأسيس «حلف الأقليات» في المنطقة



فلق وجودي يتناب مسيحي لبنان

الذي يرأسه النائب اللبناني السابق الدكتور فارس سعيد مؤتمراً في باريس في 23 نوفمبر المقبل، تحت عنوان "اللقاء المشرقيين العرب في المرحلة المقبلة".

ويوضح من خلال هذا العنوان أن المؤتمر يدعو إلى مقاربة مناقضة لتلك التي يشي بها مؤتمر "اللقاء المشرقي" لجهة تأكيد المسيحيين على الهوية العربية وانتمائهم الكامل والوصول إلى العالم العربي.

ويقول سعيد إن المؤتمر يؤكد على الدينامية التي يتمتع بها المسيحيون في لبنان وسوريا والأردن وفلسطين والعراق ومصر، من حيث أنهم نسج من هذه المنطقة ويرفضون المحاولات التي تريد أخذ المسيحيين نحو تحالف الأقليات.

ويضيف سعيد أن انعقاد المؤتمر في فرنسا ناتج عن عدم قدرة عدد من المشاركين على الحضور إلى لبنان خصوصاً الشخصيات المسيحية التي تعيش قسراً خارج بلادها.

توثيق الحوار

يؤكد سعيد أن رسالة وجودية ينطوي عليها المؤتمر مفادها أنه في ظل الفلق الوجودي الذي يتناب المسيحيين العرب جزءاً ما تشهده المنطقة العربية من عنف إرهابي متفعل، تتلور ضرورة ملحة للعمل على توثيق الحوار والتعاون بين النخب وقيادات الرأي العام المسيحية والإسلامية، أملاً أن يصل صداها إلى أرجاء العالم، بهدف صياغة مشروع لعروبة معاصرة، إنسانية، تتسع للجميع.

ويتحدث سعيد عن البحث عن عروبة معاصرة بعيدة عن الكليشيات القديمة التي حولتها إلى أنظمة شمولية في عدا مع العالم. ويدعو إلى عروبة متصالحة مع ذاتها ومع الغرب وتحترم حقوق الإنسان وحقوق المواطنة.

ويرفض جورج صبرة، الرئيس السابق للمجلس الوطني السوري المعارض، الذي سيشترك مع عدد من المسيحيين العرب في هذا المؤتمر الباريسي، ما يتبرّد عن أن أنظمة الاستبداد هي الخيار الأفضل لحماية المسيحيين.

ويذكر صبرة أن عدد المسيحيين في سوريا قد انخفض من نسبة 25 بالمئة قبل قيام نظام الاستبداد في سوريا إلى نسبة 10 بالمئة بسبب هذا النظام. وأكد أن المسيحيين هم جزء من هذه المنطقة يسعون إلى قيام ديمقراطيات وحريات تحمي المواطن أيا كانت ديانتهم، وأيضاً أي مشروع لربط المسيحيين بحلف الأقليات وباجندة نظام الجمهورية الإسلامية في إيران.

يفتح لبنان دائرة النقاش حول أوضاع المسيحيين في ظل أوضاع المنطقة المتوترة، عبر مؤتمر "اللقاء المشرقي" الذي ينعقد بداية من الأحد، بحضور الرئيس اللبناني ميشال عون، ويثير المؤتمر تساؤلات حول أهدافه وسط شكوك حول مساعي التيار العوني إلى تأسيس "حلف الأقليات" في المنطقة، حيث توحى رعاية عون وصهره وزير الخارجية جبران باسيل شخصياً لأشغاله، بأن المؤتمر ينزع في اتجاه الترويج للخيارات العونية في ما يخص مسألة الهوية.

بيروت - تشهد العاصمة اللبنانية في 13 و14 أكتوبر الجاري أول مؤتمر يعقده "اللقاء المشرقي" تحت عنوان "الحوار

نهج حياة وطريق سلام: إشكاليات التعددية والحرية". ويعقد اللقاء برئاسة رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون.

ويعبر المؤتمر بشكل أو بآخر عن تيار فكري قريب من عون والشعب الوطني الحر، ويثير أسئلة عن مقاصد هذا اللقاء وأهدافه، وسط اتهامات من قبل الخصوم بأنه يضع اللبنات الأولى لما يعرف بـ"حلف الأقليات في المنطقة".

ويبقى منظر هذا المؤتمر هذه التهمة ويعتبرون أن هناك أجندة سياسية مضادة تتودد لإضفاء طابع لا يمت بصلة إلى الهدف من عقد هذا المؤتمر. ويقول حبيب أفرام، رئيس الرابطة السورية

الرابطة السورية حبيب أفرام (أميناً عاماً)، ومستشار رئيس الجمهورية سابقاً جان عزيز (أميناً للندوة).

الخيارات العونية

على الرغم من الطابع الفكري للمؤتمر، إلا أن رعاية عون شخصياً للمؤتمر الذي يرأسه صهره وزير الخارجية جبران باسيل، يوحي بأن روحية المؤتمر تنزع باتجاه الخيارات العونية في مسألة الهوية، والتي تم التعبير عنها بشكل غير مباشر من خلال دعوات مضمرة للإقامة تحالف الأقليات في المنطقة.

وكانت أوساط لبنانية قد استغرقت التصريح الذي أدلى به عون أمام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أثناء زيارته موسكو في مارس الماضي، والذي شكر فيه الزعيم الروسي على جهوده لحماية الأقليات المسيحية في المشرق.

المؤتمر يعبر عن تيار فكري قريب من ميشال عون، ويثير أسئلة عن أهدافه، وسط اتهامات من قبل الخصوم بأنه يضع اللبنات الأولى لما يعرف بـ«حلف الأقليات في المنطقة»

واعتبرت الأوساط أن رئيس الجمهورية المفترض أنه رئيس كل لبنان، بمسليمه ومسيحيه، تصرف أمام زعيم دولة كبرى كروسيا، بصفته زعيم أقلية في لبنان يأتي لتوسيل الدفاع عنها، فيما أن مهامه الدستورية تفرض عليه العمل على الدفاع عن كل البلد بكافة مكوناته. ويرى مراقبون أن كلام عون حول الدفاع عن "الأقليات"، يؤكد العنوان الأساس للحركة الفكرية السياسية التي يعمل عليها التيار العوني في لبنان، لجهة ربط حماية المسيحيين بحلف يجمعهم مع الأقليات الأخرى في المنطقة بتعدّد عن البيئة العربية وتلتصق بطهران من جهة، وتوسع إلى استدرج رعاية روسية من جهة ثانية. وفي إطار هذا الجدل المسيحي-المسيحي، يعقد "لقاء سيدة الجبل"

الرابطة السورية حبيب أفرام (أميناً عاماً)، ومستشار رئيس الجمهورية سابقاً جان عزيز (أميناً للندوة).

التي يرأسه صهره وزير الخارجية جبران باسيل، يوحي بأن روحية المؤتمر تنزع باتجاه الخيارات العونية في مسألة الهوية، والتي تم التعبير عنها بشكل غير مباشر من خلال دعوات مضمرة للإقامة تحالف الأقليات في المنطقة.

وكانت أوساط لبنانية قد استغرقت التصريح الذي أدلى به عون أمام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أثناء زيارته موسكو في مارس الماضي، والذي شكر فيه الزعيم الروسي على جهوده لحماية الأقليات المسيحية في المشرق.

ويبقى أفرام أي تهمة للمؤتمر تتحدث عن انخراطه لتشكيل حلف الأقليات، رافضاً تسمية الأقليات، معتبراً أن على كل مكونات المنطقة أن تكون سواسية في الحقوق والواجبات. واعتبر أفرام أن المؤتمر هدفه التمسك بهوية مشرقية على نحو لا يجعله غريباً ولا يجعله مرتبطاً بأي أجندات لدول أخرى في الشرق.

وأهمية هذا الجدل تكمن في أن المؤتمر يعبر عن جانب من الجدل المسيحي في لبنان والمنطقة حول كيفية تموضع المسيحيين داخل منطقة تتناقضها الأنواء الداخلية التي اندلعت منذ عام 2011 تحت مسمى "الربيع العربي"، كما تضارب الأجندات والمصالح الإقليمية والدولية المتعلقة بالشرق الأوسط.

و"اللقاء المشرقي"، مؤلف من مجموعة مسيحية كانت لصيقة بالرئيس ميشال عون وعُرفت بخلية السبت، مؤلفة من سبع شخصيات هي: وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل (رئيساً للقاء)، نائب رئيس المجلس النيابي إليي الفرزلي، وزير شؤون رئاسة الجمهورية سليم جريصاتي (نائباً للرئيس)، الوزير السابق كريم بقرادوني، سفير لبنان في واشنطن سابقاً عبدالله بو حبيب، رئيس